



العراق في الاستراتيجية الأمريكية اثناء الحرب العالمية الثانية

١٩٣٩-١٩٤٥م

أ.م.د. فواز حماد محمود

وزارة التربية - مديرية تربية الأنبار

المستخلص

يهدف البحث الى ابراز مكانة العراق في الاستراتيجية الامريكية اثناء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) والمجالات والجوانب التي سعت الولايات المتحدة الامريكية للدخول من خلالها الى العراق مستغلة ظروف الحرب والضائقة الاقتصادية التي كان يمر بها العراق، وقيام انتفاضة ايار ١٩٤١ فيه، والحاجة الى موقعه الجيوبولوتيكي المهم في الحرب ضد دول المحور التي حاولت تعزيز علاقاتها مع التيار القومي ممثلاً برشيد عالي الكيلاني والعقلاء الاربعة ودور الولايات المتحدة الامريكية في دعم بريطانيا، لإجهاض انتفاضة ايار ١٩٤١، وعودة البريطانيين لاحتلال العراق مرة اخرى، وتحويله الى ساحة للصراع الدولي اثناء الحرب العالمية الثانية واستغلال الولايات المتحدة الامريكية لتثبيت مصالحها في هذا البلد الذي يتمتع بإمكانيات اقتصادية وموقع استراتيجي لأغنى لقوة كبيرة مثل الولايات المتحدة الامريكية تتشد السيطرة على منطقة الشرق الأوسط تتركه لغيرها.

الكلمات المفتاحية: العراق، امريكا ، الحرب العالمية الثانية

Iraq in the American strategy during World War II 1939-1945 AD

PROF.D. Fawaz Hammad Mahmoud

Ministry of Education - Anbar Education Directorate

:drfawazhamad2@gmail.com

Abstract

The research aims to highlight the position of Iraq in the American strategy during the Second World War (1939-1945) and the areas and aspects through which the United States of America sought to enter Iraq, taking advantage of the war and economic lost conditions that Iraq was going through, and the outbreak of the May 1941 uprising in it, and the need for its location The geopolitical importance in the war against the Axis powers that tried to strengthen their relations with the nationalist trend represented by Rashid Ali Al-Kilani and the Four

Colonels and the role of the United States of America in supporting Britain, to abort the May 1941 uprising, and the return of the British to occupy Iraq again, and turn it into an arena for international conflict during World War II and exploitation The United States of America to establish its interests in this country, which enjoys economic capabilities and a strategic location for the richest of a great power such as the United States of America seeks to control the Middle East region, leaving it to others

Keywords: Iraq, America, World War II

المقدمة

حظي العراق باهتمام الولايات المتحدة الامريكية بسبب ما يضمه من ثروات طبيعية لا سيما النفط، فضلاً لما يمتلكه من موقع استراتيجي وجيوليوتيكي مهم، وكونه يتوسط أهم اقاليم العالم الحيوية، ومركز التقاء الاستراتيجيات العالمية، مما جعله ن يكون مساحة خصبة للصراع الدولي.

كان العراق من الدول التي حظيت باهتمام الاستراتيجية الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية إثر حلول الولايات المتحدة الامريكية محل القوى الأوروبية الاستعمارية السابقة، وتحولها الى أقوى قوة عسكرية واقتصادية في العالم (super power) ودخولها في الصراع الدولي مع الاتحاد السوفيتي للهيمنة على منطقة الشرق الأوسط ومن بينها العراق.

إنصبت جهود الولايات المتحدة الأمريكية اثناء الحرب العالمية الثانية على تعزيز مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية في العراق على نحو يتماشى مع واقع قوتها وامكانياتها التي تعززت اكثر بعد ان أمن معظم السياسيين العراقيين بمكانة الولايات المتحدة الامريكية وهيمنتها وقدرتها على تعزيز وجودها على الصعيد الدولي وحاجة العراق لإقامة علاقات مستقلة معها، لإيمانهم ان السياسة من الممكن والممكنات، وان مصلحة البلدين تستلزم ذلك، وعدم البقاء تحت مظلة الحكومة البريطانية الى ما لانهاية.

شهدت سنوات الحرب العالمية الثانية تحركاً كبيراً واهتماماً ملحوظاً من الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق، ولم تترك مجالاً أو جانباً معيناً الا وعقدت مع العراق علاقات وثيقة فيه، سواء في الجانب الاقتصادي الذي سعت الشركات



النفطية الامريكية لمناقشة الشركات النفطية البريطانية ممثلة بشركة نفط العراق (I.P.C) والحصول على امتيازات نفطية في العراق، وسعت للضغط على حكومة نوري السعيد من اجل تحقيق هذا الهدف، فضلاً عن اقامة علاقات ثقافية ودبلوماسية مع الحكومة العراقية لتعزيز التعاون بين البلدين وتعزيز مصالحها الاستراتيجية التي تنامت كثيراً في سنوات الحرب العالمية الثانية، ناهيك عن سعيها في الحصول على مواقع اقدام ثابتة لها في المجال العسكري، ومحاولة اخذ مكان بريطانيا التي إهتز وضعها بعد قيام انتفاضة أيار ١٩٤١ ضدها، وتراجع مكانتها على صعيد جبهات القتال في المحاور والمعارك العالمية.

استخدم البحث مصادر مختلفة ومتنوعة يقف في مقدمتها الوثائق العراقية غير المنشورة المحفوظة في دار الوثائق الامريكية المعروفة بوثائق (العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الامريكية Foreign Relation Of The United State) فضلاً عن المصادر العربية والمعرّبة والرسائل والاطارح الجامعية والمصادر الاجنبية والبحوث والدراسات العلمية والجرائد العراقية والموسوعات وشبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

اتبع الباحث المنهج الوصفي التاريخي في احيان معينة فضلاً عن المنهج التحليلي في تسليط الضوء على أهمية العراق في المدرك الاستراتيجي الامريكي، ومراعاة التسلسل الزمني في عرض الاحداث في اطار علمي جدلي للوصول الى صورة واضحة للموضوع.

١ - الجانب السياسي

برزت الولايات المتحدة الأمريكية مع نشوب الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م) قوة متميزة في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية منافسةً بذلك القوى الكبرى التقليدية الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، فحاولت إدخال العراق في استراتيجيتها خوفاً من أن تتخذ القوى المعادية لها، لا سيما الاتحاد السوفيتي لتحويله إلى مرتكز لها بعد أن لاحت في الأفق ملامح نشوب حربٍ كونيةٍ ثانية في نهاية ثلاثينيات القرن العشرين^(١). الحرب الباردة

(Cold War) هو اصطلاح شاع استخدامه في العلاقات الدولية لوصف الصراع والتوتر والتنافس الذي كان يوجد بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، وكان من مظاهره انقسام لعالم الى معسكرين شيوعي يتزعمه الاتحاد السوفيتي.

أسهمت مجموعة العوامل الموضوعية في وضع العالم على أعتاب مرحلة جديدة، أشارت معها كل الدلائل إلى قرب نشوب صدام مسلح بين الأطراف المتناقضة في دوافعها ومصالحها واستراتيجياتها لإعادة ترتيب الخريطة السياسية لتسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى التي لم تُنه أسباب قيامها، وإنما عمّقها بشكلٍ أخطر، الأمر الذي جعل المدة ما بين الحربين عبارة عن هدنة مؤقتة التقطت فيها الأطراف المنهزمة في الحرب العالمية الأولى أنفاسها لتخوض غمار حربٍ ثانية عُرفت تاريخياً بالحرب العالمية الثانية^(٢).

كانت مصالح الولايات المتحدة الأمريكية قُبيل نشوب الحرب العالمية الثانية في منطقة الخليج العربي بعامة وفي العراق بخاصة، مصالح اقتصادية، وكان الوجود الذي يتسع نطاقه بسرعة لشركات النفط الأمريكية في المنطقة يمثل مصالح تجارية صرفة، لأنّ الولايات المتحدة الأمريكية ظلت أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، فقد كان النفط الذي تضحّه الشركات الأمريكية من الخليج يتدفّق إلى أسواق ما وراء البحار ولم يكن يتجه عائداً إلى داخل الولايات المتحدة الأمريكية^(٣).

أعاقت التهديدات المبكّرة لدول المحور التي كانت موجّهة ضد الشرق الأوسط الصناعة النفطية في الخليج العربي رغم أهمية النفط في مواصلة الحرب، فانخفض الإنتاج السنوي للنفط من ٣٢,٦٤٣,٠٠٠ برميل قُبيل الحرب العالمية الثانية إلى ١,٢٦٥,٠٠٠ برميل في السنة الثانية من الحرب، قبل أن يرتفع فيما بعد إلى ٣,٢١٢,٠٠٠ برميل في عام ١٩٤٣-١٩٤٤، ممّا جعل العراق يدرك، بعد الانخفاض في إنتاج النفط في المناطق الواقعة تحت سيطرة بريطانيا، بأنّ سرعة



التطور الأمريكي تتجاوز بكثير سرعة التطور البريطاني وبالإمكان الاستفادة من الشركات الأمريكية في تطوير الصناعة النفطية العراقية^(٤). كما كان هناك منافس آخر للولايات المتحدة الأمريكية في العراق يتضمن بالاتحاد السوفيتي^(٣).

ونظراً لأهمية النفط العراقي، فقد ورد هذا الموضوع تقريباً في جميع التقارير التي كانت ترسلها المفوضية الملكية الأمريكية في بغداد إلى واشنطن في هذه المدة، فقد كان النفط يهّم المسؤولين الأمريكيين أكثر من أي موضوع آخر من الموضوعات التي أولتها الإدارة الأمريكية اهتمامها^(٥)، كما أشار إلى ذلك بول نابنشو (P.Knabenshue) الوزير الأمريكي المفوض في العراق.

استدعت المصالح النفطية الأمريكية في العراق اهتماماً أكبر من جانب الإدارة الأمريكية بالعلاقات القائمة مع العراق، واستلزم ذلك منهم التنسيق مع الحكومتين البريطانية والفرنسية اللتين كانتا مشتركتين مع الشركات الأمريكية في شركة نفط العراق، وكان من نتائج ذلك أن تقلّصت نسبة الشركات النفطية الأمريكية، الأمر الذي اعترضت عليه شركة ساكوني-فاكوم الأمريكية لأنه يضرّ بها، كما اعترضت عليه شركة ستاندر أويل أوف نيوجرسي، وطالبت الشركات معالجة الموضوع بشكلٍ ودي وبما يضمن مصالح الشركتين الأمريكيتين، وأدى احتلال ألمانيا النازية لفرنسا عام ١٩٤٠م وانضمام إيطاليا الفاشية إلى جانب ألمانيا في الحرب، ووقوع سوريا ولبنان تحت حكومة فيشي الموالية للألمان^(٦)، إلى عوامل أساسية دفعت فرنسا للطلب من المساهمين الأمريكيين في شركة نفط العراق تدبير وأخذ حصة الشركات الفرنسية فيها مؤقتاً لحين تغيير الموقف الدولي لصالح الحلفاء^(٤).

دفع مجرى أحداث الحرب العالمية الثانية لاسيما موقف اليابان وضرب مصالح الولايات المتحدة الأمريكية إلى ممارسة دور أكبر في شؤون الخليج العربي بعد أن ضُغفَ المركز الاستراتيجي البريطاني في المنطقة واضطرها للاعتماد على

الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، ممّا أدى إلى تعميق القلق الاستراتيجي الأمريكي، وأمن المنطقة عموماً، وأمن العراق خصوصاً، ودفع الإدارة الأمريكية إلى إيلاء علاقاتها مع هذا البلد اهتماماً أكبر وأبعد^(٦).

جاء القلق الأمريكي من العراق بسبب إدراك الإدارة الأمريكية بأنّ الحكومة العراقية والرأي العام العراقي سينتقدون الشركات النفطية الأجنبية بسبب تصديرها للنفط بشكل متذبذب وغير مستقر، وانعكاس ذلك سلبياً على العائدات المالية التي تستلمها الحكومة العراقية رغم أنّ إنتاجية الآبار العراقية عالية وكلفة إنتاجها أوطأ قياساً بمثيلاتها في الأقطار الخليجية المجاورة مثل المملكة العربية السعودية والكويت وإيران^(٧)، وتأكّدت الحكومة العراقية أنّ تلاعب الشركات الأجنبية بما فيها الأمريكية أمرٌ مقصود منها لكي لا يتطور الاقتصاد العراقي، ويبقى تحت الهيمنة الأجنبية^(٨).

أدى تراجع عائدات النفط العراقي إلى ازدياد شعور العداء ضد شركات النفط الأجنبية، واعتقد العراقيون أنّ هذه الشركات هي المسؤولة عن تناقص العوائد المالية وعدم تمكّن الحكومات العراقية من تطبيق بعض خططها الاقتصادية مثل الخطة الرباعية التي كان مقرراً لها أن تستمر للمدة من ١٩٣٩م حتى ١٩٤٢م، لكنها تعثّرت بسبب الاضطراب إلى تطبيق ميزانيات سنوية خاصة بالتجهيزات للمواد والسلع الضرورية، وظلّت هذه الميزانيات السنوية تُرصد لها مبالغ تتناقص من سنةٍ لأخرى لأنّها كانت توضع وفق ما كان يرد للحكومة العراقية من عوائد نفطية فقط لم تكن تكفي لتطوير وسدّ متطلبات الحياة لحوالي أربعة ملايين وثمانمائة وستة عشر عراقي حسب تخمينات القوى العامة العراقية عام ١٩٤٥^(٩).

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أنّ العائدات النفطية للعراق ستتناقص أكثر فأكثر مع تطور مجريات الحرب وسيزداد شعور العداء للشركات النفطية الأجنبية، وبالفعل أدى دخول إيطاليا الحرب في حزيران ١٩٤٠م بجانب ألمانيا إلى إغلاق البحر المتوسط بوجه سفن الحلفاء وتوقّف ضخّ النفط إلى طرابلس بصورةٍ



كلية بعد وقوع سوريا ولبنان تحت سيطرة دول المحور، فأدى ذلك إلى هبوط إنتاج العراق من النفط من مليونين ونصف مليون برميل إلى مليون ونصف مليون برميل، فتناقصت موارد الخزينة العراقية، وانعكس ذلك سلباً على علاقات العراق مع الشركات النفطية ومنها الشركات النفطية الأمريكية^(١٠).

حاولت الحكومة البريطانية تحويل مشاعر العداء ضد شركاتها النفطية من قبل الرأي العام العراقي إلى عداء للولايات المتحدة الأمريكية عندما أبلغت وزارة الخارجية البريطانية سفيرها في العراق بازل نيوتن (Newton) (B. ١٩٣٩-١٩٤١م) بأن ظروف الحرب لا تسمح للحكومة البريطانية بالموافقة على زيادة رأسمال شركة نفط البصرة لكي تتمكن من شراء المعدات وأجهزة الحفر ومواصلة أعمال التحري، كما أنها لا تستطيع تحويل الدولارات اللازمة لشراء هذه المعدات من الولايات المتحدة الأمريكية^(١١) التي لا تتبعها إلا بعد تسديد قيمتها إليهم نقداً^(١٢).

دفع الشعور المعادي للبريطانيين من قبل الضباط القوميين العراقيين، ورغبة عدد من السياسيين خصوصاً نوري السعيد في السعي للاتصال بدول المحور والحصول على تأييدها لتأمين استقلال العرب وتحقيق وحدتهم^(١٣)، ورغبتهم بإحلال الألمان والإيطاليين سنة ١٩٤٠م محل شركة نفط العراق، ومنحهم امتيازات نفطية بدلاً من الشركات البريطانية والفرنسية والأمريكية، إلى تدهور العلاقات بين بريطانيا وحكومة رشيد عالي الكيلاني (الوزارة الرابعة: ١٠ نيسان ١٩٤١م-٢٩ أيار ١٩٤١م) وحدث انتفاضة أيار ١٩٤١م التي استهدفت إخراج العراق من دائرة النفوذ البريطاني ومنع الحلفاء من اتخاذ العراق مركزاً ضد دول المحور^(١٤)، الأمر الذي أدى إلى الصدام العسكري بين حكومة (الدفاع الوطني) برئاسة رشيد عالي الكيلاني والقوات البريطانية في ٢ أيار ١٩٤١م^(١٥)، فوقفت الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب بريطانيا لضمان مصالحها في العراق ومنع الأخير من أن يصبح في صف دول المحور^(١٦).

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية التدخل كوسيطٍ لحل الخلاف بين حكومة رشيد عالي الكيلاني وبريطانيا قبل أن تصل الأحداث إلى الصدام العسكري المسلح فكلفت وزيرها المفوض في بغداد بول نابنشو بمقابلة الكيلاني وإبلاغه بأن عدم تعاونه مع الحكومة البريطانية سيحدث أثراً سيئاً لدى الحكومة الأمريكية التي لم يكن بإمكانها، بأي حالٍ من الأحوال التفريط بعلاقتها مع حليفتها في الحرب العالمية الثانية لصالح قادة انتفاضة أيار ١٩٤١ الذي كانت الإدارة الأمريكية تعدهم "صورة أخرى للجستابو"^(١٧) الألماني كما كان يصفهم السفير الأمريكي نابنشو^(١٨).

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن انتصار حكومة الدفاع الوطني على البريطانيين سيؤدي إلى تدمير خطط الحلفاء في العراق وسينعكس ذلك سلباً على مصالحهم في العراق، لا سيما أن الحكومة العراقية بادرت بعد قيام انتفاضة أيار ١٩٤١م إلى السيطرة على جميع آبار النفط تمهيداً لإلغاء الامتيازات النفطية الأجنبية ومنح هذه الامتيازات بعد إلغائها إلى الألمان، إلا أن الأخيرين لم يكونوا راغبين في أخذ الامتيازات في هذه المدة لأنهم كانوا واثقين من أن بريطانيا لن تترك النفط لدول المحور إلا بعد تدمير آباره ومؤسساته تدميراً شاملاً^(١٩).

بذل الوزير الأمريكي المفوض في بغداد نابنشو جهوداً كبيرة أثناء انتفاضة أيار ١٩٤١م، فقد كان ينقل التطورات السياسية التي كانت تشهدها الساحة العراقية أولاً بأول عبر التقارير التي كان يرسلها إلى وزارة الخارجية الأمريكية، ولم يتردد عن نقل جميع الرعايا الأمريكيين من النساء والأطفال إلى خارج بغداد، وأسهمت المفوضية الأمريكية في احتضان العناصر المعادية لانتفاضة أيار ١٩٤١م، فهربت الوصي عبد الإله^(٢٠) إلى قاعدة الحبانية بصحبة نابنشو في سيارته، ليستقل طائرة بريطانية من هناك إلى البصرة ليستقر في بارجة إنكليزية كانت راسية في شط العرب، كما احتضنت المفوضية الأمريكية عدداً من اليهود الذين التجأوا إليها إبان أحداث الانتفاضة^(٢١)، ولم تتردد المفوضية الأمريكية عن استغلال الماكنة الإعلامية



لها في تهيئة الرأي العام العراقي ضد حكومة الدفاع الوطني وإحباط معنويات العراقيين من خلال تأكيدها على عدم قدرة هذه الحكومة في مواجهة القدرة العسكرية البريطانية، ودعمت الوصي عبدالإله ودعت العراقيين إلى الوقوف بجانبه ضد الحكومة "غير الدستورية" و"غير الشرعية"^(٢٢)، وأوعزت الدوائر الأمريكية لصحافتها بأن تشن حملة صحفية عنيفة ضد انتفاضة أيار ١٩٤١ التي عدت قادتها بأنهم مرتبطين بالنازية، ويسعون للتمهيد للمحور بالسيطرة على مقدرات العراق ضد الدول الحليفة التي تقف مع حرية الشعوب وأنظمتها الحرة الديمقراطية^(٢٣).

كان دور الولايات المتحدة الأمريكية في إفشال انتفاضة أيار ١٩٤١م كبيراً وواضحاً من خلال تقدير الوصي عبدالإله للمفوضية الأمريكية في بغداد، فضلاً عن شكر الحكومة البريطانية وامتنانها للدور الذي قامت به حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية في إجهاض الانتفاضة وإفشالها من خلال دعم البريطانيين والوقوف إلى جانبهم، متناسين بأن الولايات المتحدة الأمريكية استغلت ذلك من أجل تعزيز موقفها في العراق سياسياً واقتصادياً في إطار سياسة عامة ارتبطت بمصالحهم ورغبتهم في إيجاد مواقع ثابتة لهم في العراق حتى ولو كان ذلك على حساب بريطانيا التي ازدادت معاداة الرأي العام العراقي لها بعد إجهاضهم لانتفاضة أيار ١٩٤١م^(٢٤).

أدى فشل الانتفاضة العراقية إلى ازدياد اهتمام الدوائر المسؤولة في الولايات المتحدة الأمريكية بالعراق، إذ أدرك الأمريكيون أن مصالحهم في هذا البلد، لا سيما في المجال النفطي ستتعزيز كثيراً خلال السنوات الأخيرة من الحرب، فضلاً عن ضرورة تعزيزها في مجالات أخرى.

أسهم الدور الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في دعم بريطانيا للقضاء على انتفاضة أيار ١٩٤١م وإسقاط حكومة الدفاع الوطني في تعزيز علاقتها بالعراق ومحاولتها استثمار ذلك لصالح شركاتها النفطية، لا سيما أن ظروف الحرب العالمية الثانية وتطوراتها أدت إلى تناقص احتياطاتها النفطية



الداخلية، ممّا دفعها للبحث عن مصادر نفطية بديلة خارج أراضيها، فأخذت شركاتها النفطية تدعو إلى تعديل شروط امتياز نفط البصرة واستثماره بأقرب وقت^(٢٥)، لكن هذه الرغبة اصطدمت بعدم رغبة الشركات البريطانية في فسح المجال للشركات النفطية الأمريكية بالحصول على امتياز نفط البصرة رغم أنّ الرغبة الأمريكية حظيت بدعم الشركة الفرنسية وكولبنكيان (Kulbenkian)^(٢٦).

كلّفت الحكومة الأمريكية وزيرها المفوض في بغداد توماس ويلسون (T.Wilson) الذي تسنّم منصبه بعد وفاة نابنشو^(٢٧) لتقديم مذكرة إلى الحكومة العراقية جاء فيها أنّ استلام الحكومة العراقية لأقساط الإيجار يعني استمرار العمل بالامتياز، وأنّ المجموعة الأمريكية النفطية المدعومة من حكومتها ترغب بتعديل شروط الامتياز لأنّ قيام انتفاضة أيار ١٩٤١م وظروف الحرب العالمية الثانية أعاقَت المجموعة الأمريكية عن تنفيذ التزاماتها في تنفيذ أعمال الحفر التي نصّت عليها اتفاقية امتيازها الموقعة مع الحكومة العراقية^(٢٨).

حاولت الحكومة العراقية برئاسة نوري السعيد من جانبها المناورة على حساب تنافس الشركات النفطية الأمريكية مع نظيرتها البريطانية حول نفط البصرة، فأكدت وزارة نوري السعيد السابعة (٨ تشرين الأول ١٩٤٢م - ١٩ كانون الأول ١٩٤٣م) أنّها إذا لم تتوصل إلى حلٍ لخلافها مع شركة نفط العراق فإنّها ستعدّ الامتياز لاغياً^(٢٩).

سعت الولايات المتحدة الأمريكية لاستغلال الخلاف الذي جرى بين العراق وشركة نفط البصرة (B.P.C) التي تُعدّ فرعاً لشركة نفط العراق^(٣٠)، فحاولت استغلال النفط في البصرة لصالح شركاتها، فشجّعت حكومة نوري السعيد على إلغاء الامتياز الممنوح للشركة البريطانية ومنحه للشركات النفطية الأمريكية، إلّا أنّ نوري السعيد وجد في تدخل الحكومة الأمريكية واندفاعها لإزاحة شركة نفط البصرة البريطانية فرصةً للضغط على البريطانيين من أجل الحصول على قرضٍ أو مبلغٍ



إضافي للعراق مقابل موافقة الأخير على الاعتراف باستمرار الامتياز وعدم إلغائه ومنحه للشركات الأمريكية^(٣١)، وفي مقدمتها شركة (استثمار الشرق الأوسط)، التي كانت مساهمة في شركة نفط العراق^(٣٢).

دعت الشركات النفطية الأمريكية الإدارة في بلادها من أجل التخطيط والسعي لكل ما يعزز توجُّهاتها نحو العراق وأن لا يقتصر اهتمامها على القضايا النفطية، رغم أهميتها، وضرورة استغلال معاداة الرأي العام العراقي لبريطانيا وضعف مركزها في العراق بعد انتفاضة أيار ١٩٤١م، فطلبت الحكومة الأمريكية من مفوضيتها في العراق موافقاتها بمعلوماتٍ تفصيليةٍ عن مجالات التعامل التجاري وإمكانية الاستفادة من هذا المجال خلال سنوات الحرب العالمية الثانية وما بعدها، وقيام المفوضية الأمريكية برفع تقاريرٍ دوريةٍ عن كل ما يخص الجوانب الاقتصادية الموجودة في العراق مثل المؤسسات المصرفية والمصادر الطبيعية، وأوضاع النقل والمواصلات وإمكانية إقامة مشاريع اقتصادية أمريكية في العراق^(٣٣).

لم يكن بإمكان المفوضية الأمريكية أن تغض النظر عن الجانب النفطي، فعادت الشركات النفطية للطلب من حكومتها للضغط على حكومة نوري السعيد من أجل إلغاء الامتياز مع شركة النفط البريطانية في البصرة ومنحها للشركات النفطية الأمريكية، وتكليف توماس ويلسون لمتابعة هذا الموضوع، وبالفعل أوضح ويلسون لنوري السعيد أن العراق سيخسر عائداته إذا ما وقّع اتفاقيةً مع شركة نفط العراق، ومنح شركة نفط البصرة تأجيلاً غير محدد لتنفيذ تعهداتها المتعلقة بالحفر وتصدير النفط^(٣٤).

لم تنجح محاولات الوزير الأمريكي المفوض توماس ويلسون في الضغط على نوري السعيد وإجباره على تغيير موقفه من قضية امتياز نفط البصرة ومنحه للشركات الأمريكية، إذ أوضح السعيد أنه رافض لتدخل الوزير المفوض الأمريكي في مسألة تخص الحكومة العراقية وشركة نفط البصرة لأن المجموعة النفطية

الأمريكية لا تمثل سوى أقلية في مجلس إدارة الشركة، فأغلق بذلك الباب أمام منافسة الشركات النفطية الأمريكية مع الشركات النفطية البريطانية في موضوع نفط البصرة^(٣٥).

بالمقابل تخوّفت بريطانيا من أن يؤدي الضغط على نوري السعيد من قبل الأمريكيين إلى تغيير موقفه أو أن تؤدي الإغراءات التي أبدتها الشركات النفطية إلى الحكومة العراقية إلى تليين توجهاتها من موقف متصليب إلى موقف آخر يستفيد منه الأمريكيون، فأسرعت شركة نفط العراق إلى إرسال مديرها سكيلروس (Skliros) إلى بغداد في شباط ١٩٤٣م، فبدأ بمفاوضة نوري السعيد من أجل استثمار نفط البصرة، والحصول على الامتياز النفطي لصالح الشركات النفطية البريطانية التي هو مديرها، فتوصل في الثاني والعشرين من آذار في زيارته الثانية للعاصمة العراقية إلى توقيع اتفاقيتين تتعلق إحداها بنفط البصرة والأخرى تتعلق بشركة نفط الموصل، ووافق مجلس الوزراء العراقي في التاسع والعشرين من آذار ١٩٤٣م عليهما^(٣٦)، ووافق عليهما كذلك مجلس النواب العراقي بعد اثني عشر يوماً بأغلبية (٦٣) صوتاً من مجموع (٦٧) نائباً حضروا الجلسة^(٣٧).

أثار توقيع العراق هذه الاتفاقية^(٣) مع البريطانيين الحكومة الأمريكية ودفع ذلك كلّ من حكومتي لندن وواشنطن لتبادل التّهم حول رغبة كل منهما لمحاولة احتكار النفط في منطقة الشرق الأوسط بعامّة، والعراق بخاصّة، فضلاً عن رغبة كل منهما لإزاحة الأخرى عن الموارد النفطية العراقية رغم أنّهما حليفتان في حربٍ كونيةٍ ضد دول المحور، وادّعى كل طرفٍ بأنّه لم يلتزم بحقوق الطرف الآخر في استغلال الثروات النفطية للطرف الآخر^(٤).

دَلَّ التنافس حول نفط العراق في هذه المدة على أن الدول الكبرى ليس لديها صداقة دائمة مع بعضها البعض وإنّما هدفها هو ضمان مصالحها النفطية وتعزيز دور شركاتها النفطية في العراق دون أي اعتبارٍ لمتطلبات التحالف



والعلاقات الدولية، الأمر الذي يؤكّد لنا عدم وجود صداقةٍ دائمةٍ أو عداوةٍ بين الدول وأنّما هناك مصالح دائمة هي التي تُحرّك الدول وفي ضوئها تحدد الدول استراتيجياتها. وتمحورت العلاقات بين البلدين في المجال الاقتصادي والثقافي والدبلوماسي.

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية البحث عن وسائل وأساليب أخرى للدخول إلى العراق دون أن يؤدي ذلك إلى إثارة حفيظة بريطانيا أو أن يولّد ردود فعلٍ محلية ضدها، فأعلن الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت (Franklin D. Roosevelt)^(٣٨) العمل ثانية بقانون "الإعارة والتأجير"^(٣٩) (Lend and Lease) وعدّ الرئيس الأمريكي "أنّ الدفاع عن العراق أمر حيوي للدفاع عن الولايات المتحدة الأمريكية"^(٤٠)، الأمر الذي دفع الحكومة العراقية لإرسال برقية شكرٍ إلى الرئيس الأمريكي لنيّته بإسداء المساعدة للعراق لا سيّما أنّ الأخير كان يعاني من أزمةٍ اقتصاديةٍ خانقة بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية وقلة عوائد الصادرات النفطية^(٤١).

حصل العراق بموجب هذا البرنامج على مساعداتٍ أمريكيةٍ مهمة خلال السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الثانية، فتمّ تقديم المساعدات اللازمة لإنشاء معملٍ لاستخراج الزيت من البذور^(٤٢)، كما حصل العراق في عام ١٩٤٣م على ما قيمته ٧٧,٥٢١,٠٢١ دولاراً من المنتجات الزراعية والصناعية الأمريكية، وارتفع الرقم في العام الذي تلاه ليصل إلى ما قيمته ١٢٠,٤٧٠,٦٧٥ دولاراً^(٤٣).

بدأت المفوضية الأمريكية في بغداد بالاتصال بعددٍ من الصحفيين العراقيين لدفعهم إلى الكتابة عن دور الولايات المتحدة الأمريكية في دعم العراق وفق ما يُعرّف بـ(الإعارة والتأجير)، فعلى سبيل المثال كتبت جريدة (الأخبار) البغدادية أنّ شمول العراق بهذا القانون دليل على "ما تكنه الحليفة الكبرى الولايات المتحدة من ودٍّ صميمي للشعوب الديمقراطية، والعرب" ووسيلة "لأجل تقوية حياة الدولة العراقية"^(٤٤).

ولم يكن اندفاع الصحف العراقية الأخرى أقلّ حماساً من جريدة (الأخبار)، بل شهدت الصحافة العراقية في هذه المدة اهتماماً بما كانت تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية من دورٍ في منطقة الشرق الأوسط، وعزز قانون (الإعارة والتأجير) من النفوذ الأمريكي في العراق، إذ أدّى إلى زيادة عدد الأمريكيين في هذا البلد وإلى توثيق العلاقات بين البلدين^(٤٥).

وعلى الصعيد الدبلوماسي ورغبةً من الحكومة العراقية بتطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والاستفادة من مساعداتها في تجاوز الأزمة الاقتصادية التي كان يعاني منها العراق ورغبة الولايات المتحدة الأمريكية بالمقابل في تعزيز مصالحها الاستراتيجية في هذا البلد، صدر أمرٌ بتعيين علي جودت الأيوبي^(٤٦) بدرجة قنصلٍ عام في واشنطن، فقدّم علي جودت الأيوبي أوراق اعتماده إلى الرئيس الأمريكي روزفلت في أيار ١٩٤٣م ليصبح أول قنصلٍ عراقي في الولايات المتحدة الأمريكية^(٤٧).

وأبدى عدد من المسؤولين العراقيين رغبتهم في تطوير التعاون بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية في المجالات كافة، فعلى سبيل المثال، أكّد علي جودت الأيوبي، بعد تسنّمه منصبه في واشنطن، "إنّ الروابط بين العرب والولايات المتحدة الأمريكية كثيرة، ومتعددة... وسيكون همّي دوماً السعي لتقوية العلاقات الوثيقة الموجودة منذ سنين عديدة بين الشعبين [العراقي والأمريكي]"^(٤٨). والحقيقة كانت العلاقة رسمية بين الحكومتين وليس بين الشعبين.

رحب وزير الخارجية العراقي أرشد العمري^(٤٩) بالعلاقة الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية مؤكداً على ضرورة تعزيز العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق، وعبر عن رغبته في تطوير التعاون بين البلدين، فقد أكّد للوزير الأمريكي المفوض في بغداد لوي هندرسون (L. Henderson) أنّ الحكومة العراقية تطمح أنّ تكون علاقاتها مع الحكومة الأمريكية بنفس مستوى علاقات العراق مع



بريطانيا وأن تُبنى هذه العلاقات على أساس المصالح المتبادلة، والرغبة العراقية في الاستفادة من الشركات الصناعية الأمريكية وخبراتها العالية، ودعا العمري إلى "توثيق العلاقات بينهما" لأنّ في ذلك "ضرورة ماسة لتحقيق التقدم الاجتماعي والثقافي والاقتصادي في المنطقة"^(٥٠).

ونظراً لأهمية العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، بعث الوصي عبدالإله رسالةً إلى الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت بمناسبة تعيين علي جودت الأيوبي ممثلاً دبلوماسياً للعراق في واشنطن جاء فيها ما نصّه^(٥١):

"نظراً لرغبتنا في أن نقدم لفخامتكم برهاناً جديداً على اهتمامنا الأكيد في إنماء أواصر الصداقة، وتوطيد حسن التفاهم القائم لحسن الحظ بين مملكة العراق وحكومة الجمهورية للولايات المتحدة الأمريكية بما يعود عليها بالخير والفائدة" واستطرد الوصي قائلاً: "ونظراً لما نعهده في السيد علي جودت الأيوبي من المواهب والإخلاص في خدمتنا فإننا لا نشك في أنه سيضطلع بمهام منصبه أميناً يستحق استحسان فخامتكم ويبرهن على جدارته بثقتنا هذه...".

وفي المجال التعليمي، كان للولايات المتحدة الأمريكية موقفها من هذا القطاع الحيوي المهم، فقد عارضت الولايات المتحدة الأمريكية التشريعات التي كانت تمسّ مؤسساتها التعليمية، فعلى سبيل المثال عندما قدّمت حكومة رشيد عالي الكيلاني في آذار ١٩٤٠م تشريعاً إلى مجلس النواب يقضي بوضع كل المدارس الأجنبية في العراق تحت سيطرة وزارة المعارف التي عليها أن تُشرف على كل المدارس الأجنبية العاملة فيه بما فيها المدارس الأمريكية^(٥٢)، حاولت الحكومة الأمريكية التأثير على الوصي على العرش^(٥٣) عبدالإله (١٩٣٩-١٩٥٣م) لكي لا يُصادق على هذا التشريع، إلّا أنّ الضغوط السياسية التي قام بها العقّداء الأربعة (صلاح الدين الصباغ ومحمود سلمان وكامل شبيب وفهمي سعيد) الذين قادوا انتفاضة أيار/مايس عام ١٩٤١م، جعلوه يُصادق على وضع كل المدارس الأجنبية

في العراق تحت سيطرة وزارة المعارف، بما فيها المدارس الحكومية رغم معارضة الولايات المتحدة الأمريكية^(٥٤).

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تجذب عدداً من الطلبة العراقيين للدراسة في معاهدها التعليمية ودعت إلى جامعاتها قسماً من الطلبة الذين أخذوا يدرسون في كلياتها المختلفة على أمل التخرج والعودة إلى العراق لخدمة مؤسساته العلمية، إلا أن هؤلاء الطلبة واجهوا مشكلة كبيرة خلال الحرب العالمية الثانية تمثلت بعدم قدرتهم على العودة إلى العراق بعد إكمال دراستهم بسبب ظروف الحرب وانقطاع سبل العودة إلى بلدهم، فاقترحت الممثلة الدبلوماسية العراقية في واشنطن أن يستغل هؤلاء الطلبة هذه الظروف لإكمال دراسات أعلى من الدراسات التي ذهبوا لأجلها في الولايات المتحدة الأمريكية، فوافقت وزارة المعارف على هذا المقترح^(٥٥).

وعندما تمكّن عدد من الطلبة العراقيين إكمال دراستهم في الجامعات الأمريكية، عادوا إلى العراق، ممّا دفع بوزارة المعارف بالضغط على الطلبة الآخرين ليحذوا حذوهم ويعودوا إلى البلاد، فبدأ الطلبة بالفعل بالعودة إلى العراق تبعاً، لا سيّما أن قسماً منهم كان يدرس على نفقته الخاصة، وكانت الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية تُكفّهم مبالغ غير قليلة، ولم يبقَ في الولايات المتحدة الأمريكية سوى طالب واحد فشل في دراسته واسمه أحمد نشأت، فالتحق بالجيش الأمريكي بدلاً من العودة إلى بلده^(٥٦).

اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بمنح الطلبة العراقيين زمالات دراسية في جامعاتها لأنها كانت تعتقد أن هؤلاء الطلبة بعد تخرجهم من الدراسة سيكونون أفضل رُسلٍ للدعاية لها بعد عودتهم إلى العراق وسينقلون لطلبتهم ما شاهدوه من حياة متطورة قياساً ببلدهم في الولايات المتحدة الأمريكية، وسينقلوا طرق التعليم الأمريكية إلى العراق إثر تأثرهم بمختلف جوانب الحياة في الجامعات والمُدن الأمريكية^(٥٧).



وضمن هذا الإطار، فاتحت المفوضية الأمريكية في بغداد وزارة المعارف العراقية في ٢٠ أيار ١٩٤٤م لمنح العراق عدداً من الزمالات الدراسية في الولايات المتحدة الأمريكية للتخصص في مجالات تخدم العراق، فتّمت الموافقة على ذلك^(٥٨). وعلى صعيد العلاقات الثقافية والعلمية، اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية على الحكومة العراقية عقد اتفاقية لتبادل المطبوعات بينهما، وتقوم المؤسسات الثقافية في كلٍّ من البلدين بتأسيس مكتبة تضمّ مطبوعات الدولة الأخرى فتحفظ مكتبة الكونغرس الأمريكي بالمطبوعات التي تخصّ العراق، في حين تحتفظ المكتبة العامة في بغداد بالمطبوعات الأمريكية، وأن يتم تبادل هذه النشريات كل ثلاثة أشهر، وتحمل كل دولة أجور النقل والبريد، وبالفعل تمّ توقيع هذه الاتفاقية في عام ١٩٤٤م من قبل محمود صبحي الدفترى^(٥٩) وزير الخارجية العراقي ولوي هندرسون^(٦٠).

تضمّنت الاتفاقية ملحقين مرتبطين بها، تضمّن الملحق الأول أسماء المجالات والتقارير الشهرية والسنوية الأمريكية التي تقرّر إرسالها من الولايات المتحدة الأمريكية إلى العراق، ويشمل ذلك جميع الموضوعات العلمية والصحية والتقنية وغيرها، فضلاً عن ما تُصدره المؤسسات الأمريكية المختلفة، في حين تضمّن الملحق الثاني أسماء المطبوعات والمجلات والمنشورات الرسمية العراقية التي تخصّ الزراعة والتجارة ومناهج الدراسة في المدارس العراقية سواء في المدارس الابتدائية أو الثانوية أو في كلية الحقوق والطب والصيدلة، فضلاً عن دار المعلمين العالية والمدارس المهنية وغيرها^(٦١).

عبّر توقيع هذه الاتفاقية عن رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في تعزيز علاقاتها مع العراق، وإطلاع مختلف الوزارات والمؤسسات العراقية على التطور العلمي والتقني والثقافي الموجود في هذه الدولة، فضلاً عن تعريف المؤسسات الأمريكية بطبيعة الحياة الثقافية في العراق، وطلبت وزارة الخارجية العراقية من

الوزارات العراقية ومن دار الكتب الوطنية الاحتفاظ بالمطبوعات الأمريكية، وإصدار قائمة دورية بها كل ثلاثة أشهر، كما قامت شعبة النشر والترجمة في وزارة المعارف العراقية بتزويد مكتبة الكونغرس الأمريكي بالمطبوعات الرسمية العراقية لكي تحتفظ بها المكتبة الأمريكية وتُطّلع روادها على الحياة الثقافية والعلمية والاجتماعية والاقتصادية في العراق^(٦٢).

٢ - الجانب العسكري

لم تقتصر العلاقات العراقية-الأمريكية على المجال الثقافي في سنوات الحرب العالمية الثانية، وإنما امتدت إلى مجالات أخرى مهمة كان الهدف منها تعزيز العلاقات العراقية-الأمريكية ومحاولة إيجاد مرتكز لها في هذا البلد المهم الذي ازدادت أهميته خلال الحرب العالمية الثانية بسبب موقعه الاستراتيجي فضلاً عن ثرواته وإمكاناته الاقتصادية لا سيّما النفط^(٦٣).

لم يكن بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية أن تغفل الجانب العسكري؛ لأنّ تطورات الحرب العالمية الثانية واجتياح القوات الألمانية للأراضي الفرنسية ومن ثمّ الأراضي السوفيتية انعكست على منطقة الشرق الأوسط، ولم تكن الدعايات النازية قليلةً حول أهداف الحلفاء من دعم الدول العربية مثل العراق ومصر، ومحاولة إثارة حفيظة العراقيين من خلال تأييد الرئيس الأمريكي روزفلت لإقامة "وطن قومي" لليهود في فلسطين، وكان من شأن ذلك أن يُثير الشعور القومي للعراقيين ويدفعهم للوقوف ضد السياسة الأمريكية الداعمة لليهود على حساب عرب فلسطين^(٦٤)، لذلك حاولت الولايات المتحدة الأمريكية بين الحين والآخر أن تُكَلِّف دبلوماسيها وأعضاء مفوضيتها في بغداد بمتابعة الوضع العسكري في العراق ورفع التقارير عنه، فعلى سبيل المثال أوعزت الحكومة الأمريكية لوزيرها المفوض في بغداد بول نابشو في أيار ١٩٤٠م أن يقوم بجولة في بعض المناطق العراقية لدراسة ما سُمي آنذاك بالوضع العسكري في أعقاب اجتياح القوات النازية للأراضي الفرنسية عام ١٩٤٠م،



وتقديم تقريرٍ لهم بذلك، يتضمن ردود فعل العراقيين بانتصارات المحور وصدى ذلك عليهم لأنَّ أي انتصارٍ كان النازيون يحققونه تتفاعل معهم قطاعات معيّنة من الرأي العام العراقي؛ بسبب شعورهم المعادي لبريطانيا وكل من يؤيد اليهود بما فيهم الولايات المتحدة الأمريكية التي أيدَ رئيسها مسألة "الوطن القومي لليهود في فلسطين" (٦٥).

اعتقدت الولايات المتحدة الأمريكية أنَّ بعض اتجاهات الرأي العام العراقي قد تزداد وتتعرّز ضد بريطانيا وقد تؤدي إلى انفجار حركةٍ عسكرية لبعض "الضباط المتطرفين" المتأثرين ببعض القوميين العرب مثل مفتي القدس محمد أمين الحسيني وسيؤدي ذلك إلى إرباك الحكومة العراقية، وتسئم هؤلاء المتطرفين للسلطة، لأنَّ الحسيني كان "مفسداً وداهية" (٦٦)، وسيقود المتطرفين السياسة العراقية ضد الوجود البريطاني في العراق والسلطة الملكية المؤيّدة له (٦٧).

ومثلما توقّع الأمريكيون، تطورت الأحداث في العراق ليقع الصدام بين حكومة الدفاع الوطني وبريطانيا في أيار ١٩٤١م، ممّا دفع الأمريكيين للوقوف إلى جانب حلفائهم البريطانيين وشاركوهم في الدفاع عن المصالح الغربية ودعموا النظام الملكي في العراق، وقمعوا القوى الوطنية العراقية، وضمنوا تدفّق النفط بانتظام إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية (٦٨).

وللتدليل على اهتمام الحكومة الأمريكية بتطورات الأوضاع في العراق، أرسل الرئيس فرانكلين روزفلت ابنه الضابط جيمس روزفلت (James Roosevelt) إلى بغداد بعد انتهاء الصدام العسكري بين حكومة الدفاع الوطني وبريطانيا عام ١٩٤١م لدراسة الموقف في العراق عن كثب وإبلاغه بالوضع العسكري على الأرض (٦٩).

شهدت السنوات ١٩٤٢م حتى نهاية الحرب العالمية الثانية اندفاعاً في التوجّهات الأمريكية نحو العراق بعد أن اشتدَّ أوار المعارك بين دول المحور

والحلفاء، واعتقاد الأمريكيين بأنّ انتصارهم على النازيين سيجعل خططهم في منطقة الشرق الأوسط تأخذ طريقها للتنفيذ، وأنّ مشاريعهم في العراق ستجد مجالاً للتطبيق، لا سيّما بعد إدخال هذا البلد في قانون الإغارة والتأجير^(٧٠).

وضمن هذا السياق، أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية وبتوجيه من رئيسها روزفلت بتكليف عددٍ من رجالها إلى العراق، ومنهم (وليم بوليت) الذي زار العراق عام ١٩٤٢م ووصل إلى البصرة، و(وليم ولكي) الذي وصل إلى بغداد في أيلول ١٩٤٣م وغيرهما الذين كانت مهمّتهم جمع المعلومات ودراسة الأوضاع العامة في العراق وتقوية المشاعر المؤيِّدة للحلفاء^(٧١).

ولتعزيز القدرات العسكرية الأمريكية، قامت الإدارة الأمريكية بإلغاء قيادة خدمات الخليج العربي بُغية التنسيق مع بريطانيا ووضع الخطط لإنشاء وصيانة العراق والموانئ في المنطقة الممتدة من بغداد إلى الهند، ومن أم قصر في البصرة حتى طهران الإيرانية، وأقامت مراكز للطائرات في الخليج العربي، وتواجدت في ميناء أم قصر في جنوب العراق لمعالجة أي طارئٍ قد يحدث في جبهة الحرب مع المحور^(٧٢).

بالمقابل حاول العراق الاستفادة من الإمكانيات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية بوصفها أقوى قوة عسكرية في العالم في تلك المدة، فشهدت المرحلة الثانية من الحرب وخلال السنوات ١٩٤٢-١٩٤٥م طلباتٍ عدّة تقدّمت بها الحكومة العراقية للحصول على المساعدات العسكرية الأمريكية سواء من حيث السلاح أو العتاد اللازم لتحديث الجيش العراقي رغم أنّ ذلك كان يصطدم ببنود اتفاقية عام ١٩٣٠م الموقعة بين العراق وبريطانيا التي كانت تنصّ على تزويد بريطانيا للعراق باحتياجاته العسكرية والمعدات المطلوبة له، ففي عهد وزارة نوري السعيد السادسة (٩ تشرين الأول ١٩٤١ - ٣ تشرين الأول ١٩٤٢م) حاولت وزارة الدفاع الحصول على قطع غيارٍ لطائرات القوة الجوية العراقية في الثامن والعشرين من أيلول ١٩٤٢م،



الأمر الذي توقّع منه الأمريكيون أن يعقب ذلك إرسال العراق لطلباتٍ تسليحيةٍ أخرى في المستقبل^(٧٣)، وبدأت حكومة واشنطن بعد دخول العراق رسمياً الحرب إلى جانب الحلفاء بالموافقة على الطلبات العراقية اعتباراً من حزيران ١٩٤٣م، وبموافقة الحكومة البريطانية وعلمها بهذه الطلبات استثناءً من بنود اتفاقية ١٩٣٠م^(٧٤).

كان من الطبيعي أن تُرحّب وزارة الحربية والخارجية الأمريكية بطلبات العراق التسليحية من حكومة واشنطن، لأنّ ذلك من شأنه أن يكون فاتحة تعاونٍ عسكري أمريكي-عراقي ورغبةً من حكومة بغداد للخروج من عنق زجاجة التسليح البريطاني المحدد فقط، وكانت وجهة نظر الإدارة الأمريكية أنّ المستقبل قد يشهد تعاوناً أكبر إذا ما تمّ تلبية هذه المتطلبات^(٧٥).

وبالفعل توالى الطلبات العراقية بالحصول على قطع الغيار والأسلحة والأعتدة الأمريكية، وكانت حُجة الحكومة العراقية في الحصول على الذخائر العسكرية الأمريكية هو تحديث الجيش العراقي لغرض تقويته للسيطرة على الوضع الداخلي والأمن الوطني والحفاظ على الحكم الملكي، ورَكَزت الحكومات العراقية على قطع الغيار للقوة الجوية الملكية بالدرجة الأساس، الأمر الذي كان محل ترحيب الحكومة الأمريكية التي كانت تزود العراق بما يحتاجه من أسلحة وأعتدة وذخائر دون تدخل بريطانيا في هذه الصفقات التي تجري بينها وبين العراق، وكان الأمريكيون راغبين أن يكون ذلك بشكلٍ مباشرٍ وبعيدٍ عن أي وسيطٍ بين الجانبين^(٧٦).

جاءت محاولات العراق لاستيراد السلاح والعتاد وقطع الغيار من الولايات المتحدة الأمريكية والتعاون معها عسكرياً خطوة ذكية من خطوات تنويع التسليح وعدم الاعتماد على مُورِدٍ أحادي فقط يتعامل معه العراق هو بريطانيا، فاستغل العراق ظروف الحرب العالمية الثانية وعدم اعتراض بريطانيا على أن تتعامل



حليفها في الحرب المتمثلة بحكومة واشنطن مع العراق في مجال التعامل العسكري، لكي يطلب من الولايات المتحدة الأمريكية تزويده باحتياجاته العسكرية المتنوعة^(٧٧).

استلزم التعاون الأمريكي-العراقي في المجال العسكري عقد اتفاقية عسكرية مع حكومة واشنطن، وتم ترتيب عقد هذه الاتفاقية في عام ١٩٤٤م عندما وافق مجلس الوزراء العراقي في آذار من هذا العام على عقد اتفاقية بين الحكومتين العراقية والأمريكية، وتم تخويل وزير الخارجية محمود صبحي الدفترى حق التفاوض لعقد الاتفاقية بصيغتها النهائية^(٧٨).

كلّف وزير الخارجية العراقي بدوره علي جودت الأيوبي للدخول في مفاوضات مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في واشنطن بوصفه مسؤول البعثة الدبلوماسية العراقية هناك، وبالفعل توّصل الجانبان إلى عقد اتفاقية "المبادئ المتعلقة بالمساعدات لغرض الدفاع"، وحوّل علي جودت الأيوبي بالتوقيع على هذه الاتفاقية التي تعهّد فيها العراق بتقديم التسهيلات والخدمات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية مقابل تقديم الأخيرة التجهيزات العسكرية التي كان العراق بحاجة إليها^(٧٩).

جاء توقيع هذه الاتفاقية العسكرية ضمن إطار ما عُرف بتحديث الجيش العراقي وزيادة فاعليته القتالية، لأنّ أحداث الصدام بينه وبين بريطانيا في عام ١٩٤١م أثبتت عجزه عن مواجهة القوات البريطانية بسبب افتقاره للأسلحة الحديثة والتدريب الجيد، فضلاً عن رغبة الحكومة البريطانية في إبقائه مجرد "قوة مسلحة محلية" للحفاظ على الأمن الداخلي وقمع القوى الوطنية التي قد تتحرك ضد النظام الملكي الموالي لبريطانيا وسياستها في المنطقة^(٨٠)، لذلك فلا غرو أن يلقى موضوع تحديث الجيش العراقي وتزويده بالأسلحة والأعتدة الأمريكية المتطورة صداه في أروقة مجلس النواب العراقي وفي الصحافة العراقية التي أيّدت المحاولات الحكومية لتتويع مصادر التسليح العسكري وعدم اقتصاره على دولة واحدة محددة هي بريطانيا فقط^(٨١).



٣- المجال التجاري

وفي المجال التجاري، طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من مفوضيتها في بغداد أن توافيها بمعلوماتٍ وافية وتفصيلية عن مجالات التعامل التجاري وأبرز الشخصيات التجارية والأغنياء وأصحاب المعامل والمستوردين ذوي الإمكانيات المالية الجيدة والموارد والسلع التي يحتاجها العراق ويمكن أن تستوعبها السوق العراقية وأبرز البضائع المدنية التي يمكن أن تصدرها الولايات المتحدة الأمريكية للعراق^(٨٢).

بدأت المفوضية الأمريكية في بغداد بالاتصال بعددٍ من التجار العراقيين ورجال الأعمال من أجل إطلاعهم على المنتجات الأمريكية المصنّعة مثل السيارات والأدوات الكهربائية والمنزلية وتشجيعهم على تصدير المنتجات العراقية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وتشجيع التبادل التجاري بين البلدين^(٨٣).

ونشطت المفوضية الأمريكية من خلال قسمها التجاري في زيارة الأسواق العراقية وجمع المعلومات عمّا يتوفّر فيها ونواقصها من المواد المتوفّرة في الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت تبعث بالتقارير عن هذا الموضوع إلى مراجعها العليا لتهيئتها وتزويد السوق العراقية بها لسد حاجة العراق إليها^(٨٤).

أثّرت هذه النشاطات التي قامت بها المفوضية الأمريكية في العراق في الدعاية لمنتجات بلادها التجارية عن دعوة عددٍ من التجار العراقيين لزيارة واشنطن في عام ١٩٤٣م لغرض الاطلاع على المنتجات الأمريكية المصنّعة وتعزيز التبادل التجاري بين العراق والولايات المتحدة^(٨٥).

أولت الولايات المتحدة الأمريكية التبادل التجاري مع العراق أهميةً استثنائيةً، فقد وجدت حكومة واشنطن ضرورة تعيين مسؤول أمريكي رفيع المستوى أطلقت عليه اسم "وزير الاقتصاد في الشرق الأوسط" وجعلت القاهرة مقراً له، وكلّفت جيمس لاندس (James Landis) بهذه المهمة الاقتصادية الحيوية، وأسهم لاندس بدورٍ

مهم في تعزيز التبادل التجاري بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية وتزويد المراجع العليا في واشنطن بالبضائع وكمياتها والتجار الذي يمكن أن يسهموا بتعزيز حركة الاستيراد والتصدير بين البلدين^(٨٦).

استورد العراق بموجب قانون الإعارة والتأجير عام ١٩٤٣م أكثر من (١٨,٥) مليون دولار بقليل، وكانت أهم البضائع المدنية التي صدرتها الولايات المتحدة الأمريكية للعراق تتمثل بالتجهيزات الطبية المختلفة والأجهزة الدقيقة وأنواع من الورق، بما فيها ورق الطباعة، والمشروبات الروحية، والسيارات مع موادها الاحتياطية، والإطارات وغيرها من المواد الضرورية ومنها الأدوية^(٨٧).

أثمرت مساعي الولايات المتحدة الأمريكية عن زيارة وفد تجاري من غرفة تجارة بغداد إلى مدينة نيويورك عام ١٩٤٥م للاطلاع على حجم النهضة الصناعية في هذه الدولة، وأخذ انطباع جيد عما وصلت إليه الولايات المتحدة الأمريكية من تطور صناعي وازدهار اقتصادي، الأمر الذي وجد صداه في بعض الجرائد العراقية^(٨٨).

ولتعزيز العلاقات في المجالات المختلفة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق، وجّه الرئيس الأمريكي هاري ترومان (Harry Truman) (١٩٤٥-١٩٥٢م)^(٨٩) دعوة إلى الوصي عبدالإله لزيارة بلاده، فزارها الوصي في الثاني والعشرين من أيار ١٩٤٥م ورافقه في هذه الزيارة نوري السعيد وداود الحيدري وعبيد عبدالله المضايقي مرافق الوصي وسندرسن باشا طبيب العائلة المالكة وانضم إليهم في نيويورك علي جودت الأيوبي الوزير العراقي المفوض في الولايات المتحدة الأمريكية^(٩٠).

ونظراً لأهمية هذه الزيارة، فقد دامت شهراً واحداً، وشهدت مباحثات رسمية شملت مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية التي كانت تهم البلدين، ووجدت لها



صداها في الصحف العراقية والعربية والأجنبية التي عدّتها فاتحة عهدٍ جديدٍ في العلاقات العراقية-الأمريكية^(٩١).

هيمن موضوع النفط بوصفه أهم القضايا الاقتصادية التي تهمّ البلدين على مباحثات الجانبين العراقي والأمريكي، وكان لنوري السعيد الدور الأساس في المفاوضات النفطية مع مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية، ففي التاسع والعشرين من أيار عُقد اجتماع ضمّ السعيد وعلي جودت الأيوبي وزير العراق المفوض في واشنطن مع وفدٍ أمريكي رفيع ضمّ نائب وزير الخارجية الأمريكي ومساعد وزير الخارجية لشؤون الاقتصاد وعددٍ آخر من المسؤولين الأمريكيين، وفي هذا الاجتماع طلب نوري السعيد من الولايات المتحدة الأمريكية مساعدتها لجعل شركاتها النفطية تعمل على زيادة إنتاج الحقول العراقية، والمبادرة إلى استثمار حقول نفط البصرة ومدّ أنابيب جديدة في العراق لتصدير النفط^(٩٢).

وفي هذا اللقاء المهم الذي عقد في ٢٢ أيار ١٩٤٥ عدّ أهم لقاءٍ أجره الوفد العراقي خلال زيارته للولايات المتحدة الأمريكية، حتّ نوري السعيد الجانب الأمريكي والشركات النفطية العائدة له على بناء خط نقلٍ إضافي من كركوك يبلغ قطر أنابيبه أربعة وعشرين إنجاً ممّا لا يتوفر إنتاجها في بريطانيا، كما دعا السعيد الجانب الأمريكي لتطوير الصناعة في العراق ورفع التبادل التجاري مع العراق، مؤكّداً رغبة العراق على الدوام في تمكين أواصر الصلات الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية وتعزيز التسهيلات الاقتصادية بين البلدين^(٩٣).

وجدت أنباء زيارة الوصي والوفد المرافق له أصداءً إيجابية كبيرة في مجلس النواب العراقي^(٩٤) بعد عودته إلى بغداد، وفي بعض الجرائد العراقية^(٩٥) على اعتبار أنّها أول زيارة يقوم بها الوصي عبد الإله إلى الولايات المتحدة الأمريكية والمدة التي أمضاها في المُدن الأمريكية التي زارها والمباحثات التي أجراها الوفد مع المسؤولين الأمريكيين والنتائج التي تمخّضت عنها، وتجاوب المسؤولين في الإدارة الأمريكية مع

الوفد العراقي، لا سيما في القضايا التي تهمّ الطرفين وفي مقدّماتها القضايا النفطية التي أخذت حيّزاً كبيراً من اهتماماتهما^(٩٦).

النتائج:-

في ضوء ما ورد في البحث يمكن التأكيد على سعي الولايات المتحدة الامريكية الى تعزيز وجودها في العراق ليصبح لها وجود متميز ومؤثر اثناء الحرب العالمية الثانية، وتحول العراق الى ساحة صراع مهمة بين دول الحلفاء ودول المحور وسعي الجانبين لكسب لقوى السياسة العراقية الى جانبها في اخطر حرب عالمية حتى ذلك الحين.

تمكنّت الولايات المتحدة الامريكية خلال سنوات الحرب من تطوير علاقاتها مع العراق في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، الأمر الذي انعكس بقوة على علاقات العراق الدولية أولاً وعلى تطوراتها الداخلية ثانياً، بالمقابل استفادت الولايات المتحدة الامريكية من ذلك في حصولها على مواقع قدم ثابتة في بلد مهم يحتوي على ثروات نفطية هائلة وموقع استراتيجي لا يمكن الاستغناء عنه أو تركه لقوة دولية اخرى كانت تتنافس عليه وترغب في ان توثق علاقته به.

كانت الولايات المتحدة الامريكية تخطط في اثناء الحرب العالمية الثانية لان تضع العراق في المرحلة التي تعقب الحرب ان تضع هذا البلد في اوليات حساباتها، وجعله ميداناً لتطبيق استراتيجياتها في منطقة الشرق الأوسط، وترتيب اوليات هذه الاستراتيجية بما يعزز مصالحها التي ازدادت نمواً واتساعاً في هذه المرحلة وما اعقبها من مراحل.

لم تتوان الولايات المتحدة الأمريكية من استخدام كل الوسائل الممكنة والمتاحة لها لكي يكون لها نفوذ دائم ومستمر في العراق، ولم تتورع عن محاولة استغلال ضعف بريطانيا وتراجع قوتها السياسية والاقتصادية والعسكرية في السنوات الاخيرة من الحرب العالمية الثانية لكي تحل محلها في الهيمنة على مقدرات العراق في المجالات كافة لا سيما في المجال النفطي الذي أولت الشركات الامريكية



اهتماماً استثنائياً لان العراق كان يمتلك وما زال خزيناً نفطياً هائلاً لا يمكن تركه لأي قوة منافسة لها.

وهكذا تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية ايجاد موطئ قدم لها في العراق ومهدت عبر كل الوسائل وامكاناتها الهائلة من ان تتغلغل فيه سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وثقافياً لكي تجني ثمار ذلك في مراحل لاحقة، وهو ما تم لها فعلاً بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

الاحالات

(^١) فؤاد دواره، أحلاف العدوان الأمريكية، القاهرة، د.ت، ص ١٨-١٩؛ F.R.U.S., 1940-1945, Vol. XX, From: Baghdad To: Washington, 2/1/1940, p.213.

(^٢) ولبير بالي تنزعه الولايات المتحدة الامريكية. للمزيد ينظر، جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٣، ص ٣٠١، صالح حسن المسلوت، دراسات في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية من النشأة الى القطبية الاحادية، القاهرة، ٢٠١١، ص ١٣٨-١٤٥.

(^٣) جلال عبدالله معوض، مقدمات الحرب العالمية الثانية، بيروت، ١٩٨٧، ص ٥٣-٥٤.

(^٤) مايكل أ. بالمر، حراس الخليج، تاريخ توسع الدور الأمريكي في الخليج العربي ١٨٣٣-١٩٩٢، ترجمة: نبيل زكي، القاهرة، ١٩٩٥م، ص ٢٨.

(^٥) هاري جيمي، التنافس الامريكي - السوفيتي على نفط الشرق الاوسط، ترجمة: دار التقدم موسكو، ١٩٨٠، ص ٦٣.

(^٤) B. Shwadrان, The Middle East and the Great Power, New York, 1973, p.241.

دبلوماسي امريكي من مواليد ١٨٨٣ اكمل دراسته الجامعية عام ١٩٠٣ عمل في السلك الدبلوماسي منذ عام ١٩٠٦ وتقل بين ايرلندا والقاهرة وبيروت ودمشق والقدس ثم عين وزيراً مفوضاً وقنصلاً عاماً في بغداد عم ١٩٣٢ حتى وفاته. ينظر:

Who's Who In America, 1942- 1943 , Two Year, Vol.22, Chicago U.S.A 1943, P1270

(^٥) يُنظر على سبيل المثال:

USNA, No.63, T.84/721, From: Baghdad To: Washington, 25/10/1939, p.211.

(^٦) G. Rohit, The History of U.S.A., New York, 1990, p.70.

(^٧) التطور الاقتصادي في العراق بعد السابع عشر من تموز، من منشورات جريدة الثورة، ط٢، بغداد،

J.R. Craft, The Oil in Iraq, New York, 1989, p.31.؛ ص ٢٥؛

(^٨) أياد إبراهيم عبدالكريم، النفط وأثره على الحالة الاقتصادية للعراق ١٩٤٥-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، ٢٠١٤م، ص ٧٦.

(^٩) محمد سلمان حسن، دور التجارة الخارجية في تطور الاقتصاد العراقي ١٨٦٤-١٩٦٤، ((دراسات عربية)) (مجلة)، العدد (١٠)، السنة (١٤)، بيروت، آب/أغسطس ١٩٧٩م، ص ٤٠؛ سعيد عبود السامرائي، التنمية الاقتصادية في العراق، بغداد، ١٩٦٩م، ص ٩٥.

(^{١٠}) يُنظر: S.H. Longrigg, Oil in the Middle East, London, 1961, pp.117-118.

(^{١١}) نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٢، بغداد، ١٩٨٠م، ص ٣٠٧.

(^{١٢}) F.O., 371/24557, E.2860, From: F.O., To: Basil Newton, Baghdad, 29/10/1940, p.225.

(^{١٣}) The War Year, Vol.x, Document on German Foreign policy 1918-1945, June 23-August 31, 1940, London, 1957, pp.143-147.

(^{١٤}) لوكار هيروزير، ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي، ترجمة: أحمد عبدالرحيم مصطفى، القاهرة، ١٩٧١م، ص ١٩١.

(^{١٥}) يُنظر: عبدالرزاق الحسني، الاسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية، ط٥ بيروت ١٩٨٢، ص ١٤٨-١٧٦.

(^{١٦}) Thomas Bryson, American Diplomatic Relations with The Middle East 1784-1975, Metuchen, 1977, p.130.

(^{١٧}) مؤسسة إرهابية نازية تأسست عام ١٩٣٣م ومارست أبشع الأساليب ضد أعدائهم من غير النازيين.

(^{١٨}) USNA, Tel. No.67, From: Baghdad, To: Washington, 8 April 1941. P.6.

(^{١٩}) نوري عبد الحميد خليل، المصدر السابق، ص ٣٠٧-٣٠٨.

(^{٢٠}) مذكرات سندرسن باشا طبيب العائلة الملكية في العراق ١٩١٨-١٩٤٦، ترجمة: سليم طه التكريتي، ط٢، بغداد، ١٩٨٢م، ص ٢٦٧-٢٦٨.

(^{٢١}) صلاح العقاد، العرب والحرب العالمية الثانية، القاهرة، ١٩٦٦م، ص ٧٨-٧٩.

(^{٢٢}) USNA, Tel. No.64, From: Baghdad, To: Washington, 7 April 1941, pp.494-495.

(^{٢٣}) عبدالجبار ناجي، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من حركة مايس اعتماداً على برقيات نابنشو إلى وزير الخارجية الأمريكية، ((آفاق عربية)) (مجلة)، العدد (٩)، بغداد، ١٩٨٠م، ص ٥٢؛ خليل علي مراد، تطور السياسة الأمريكية في الخليج العربي ١٩٤١-١٩٨٤، بغداد، ١٩٨٤، ص ٧٣.

(^{٢٤}) يُنظر: أسامة عبدالرحمن نعمان الدوري، العلاقات العراقية-الأمريكية، ص ١٤٦-١٤٩.

(^{٢٥}) F.O., 371/34981, E.3861, From: F.O., To: Baghdad, 10/12/1943, p.215.

(^{٢٦}) كالوست سركيس كولبنكيان: وُلِدَ عام ١٨٦٩م، وهو أرمني عثماني حاصل على شهادة البكالوريوس في هندسة المناجم من بريطانيا، عمل مستشاراً للدولة العثمانية عام ١٨٩٠م، وكان من المهتمين بالشؤون النفطية. تجنّس بالجنسية البريطانية وعُرف باسم (المستر خمسة بالمئة). توفي عام ١٩٥٥م. للتفصيل عنه ينظر: جمال كمال حسن، كالوست سركيس كولبنكيان (١٨٦٩-١٩٥٥) ودور مؤسسته الخيرية في العراق،



- رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العراقي للدراسات العليا، بغداد، ٢٠١٣م؛ W. Leeman, The live of Mr. Five percent Kulbenkian, New York, 1980, pp.2-10.
- (^{٢٧}) توفي نابنشو في الأول من شباط عام ١٩٤٢م عن عمر (٥٩) سنة إثر إصابته بمرض الكزاز. ((الأخبار)) (جريدة)، بغداد، ٣ شباط ١٩٤٢م.
- (^{٢٨}) F.O., 371/34989, E.23, From: K. Cornwallis, To: F.O., 3/1/1943, p.24.
- (^{٢٩}) أياد إبراهيم عبدالكريم، المصدر السابق، ص ٥٥.
- (^{٣٠}) صحيفة الاستقلال العراقية، ٢٦ آذار ١٩٥١م.
- (^{٣١}) F.R.U.S., Vol. IV, 1943, From: T. Wilson, To: The Secretary of State, 12/12/1943, p.650.
- (^{٣٢}) وهي شركة أمريكية كانت مساهمة في شركة نفط العراق ودعمتها الحكومة الأمريكية بكل الإمكانيات، فطالبت هذه الشركة من مراكز القرار في بلادها من أجل انتزاع الامتياز النفطي من الشركة البريطانية وتحويله إليها. يُنظر: أياد إبراهيم عبدالكريم، المصدر السابق، ص ٥٦.
- (^{٣٣}) USNA, 890/152, From: The American Minister, To: US Legation, Baghdad, 15/12/1943, p.311.
- (^{٣٤}) نوري عبدالحميد خليل، وقائع التنافس الدولي على النفط العراقي خلال الحرب العالمية الثانية، ((آفاق عربية))، العدد (١٠)، حزيران ١٩٨٤م، ص ٣٠.
- (^{٣٥}) ياسمين أسهل حاتم عبدالحليم، التنافس الدولي على نفط العراق خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، ٢٠١٣م، ص ٩٢-٩٣.
- (^{٣٦}) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، مقررات مجلس الوزراء العراقي، التسلسل ٣١١/٥٤١٦، تصديق مجلس الوزراء العراقي على قانون مقالة عام ١٩٤٣ مع شركات نفط العراق وفروعها في البصرة والموصل في ٢٦ آذار ١٩٤٣م، الوثيقة رقم (١)، ص ١.
- (^{٣٧}) محاضر مجلس النواب العراقي، محضر الجلسة الاعتيادية في آذار ١٩٤٣، بغداد، ١٩٤٤م، ص ٢١٩-٢٢٠.
- (^٣) تمخضت هذه الاتفاقية حصول الشركات النفطية البريطانية ممثلة بشركات نفط العراق على احتكار نفط البصرة لمدة (٢٥ سنة) مقابل حصول العراق على إيرادات مالية تعزز فيها مواردها الاقتصادية في عهد رئيس الوزراء نوري السعيد ، ينظر: ياسمين اسهل عبدالحليم، المصدر السابق، ٩٢-٩٣.
- (^{٣٨}) فرانكلين ديلانو روزفلت (١٨٨٢-١٩٤٥م): الرئيس الثاني والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية. وُلِدَ في ٣٠ كانون الثاني عام ١٨٨٢م بمقاطعة هايد بارك في ولاية نيويورك. التحق عام ١٩٠٠م بجامعة هارفرد الأمريكية، ومن ثم معهد الحقوق في جامعة كولومبيا (١٩٠٤-١٩٠٧م)، ثم عمل محامياً لمدة ثلاث سنوات، بعدها شغل أول منصبٍ سياسي له في عضوية مجلس الشيوخ عن الحزب الديمقراطي، وفي حكومة وُدرو ولسن عُيِّنَ مساعداً لوزير البحرية، وتقدّم لترشيح اسمه للرئاسة عام ١٩٢٠م لكنه هُزِمَ، وفي غضون العام التالي أُصيب بمرض شلل الأطفال الذي لازمه طوال حياته وأثّر على حياته السياسية، إذ لم يُرشَح نفسه لأي



منصبٍ = إداري أو سياسي طيلة الفترة (١٩٢٠-١٩٣٠م)، ثم حاز على الرئاسة عام ١٩٣٣م وثلاث مرّات متتالية بين ١٩٣٣-١٩٤٥. يُنظر: كفاح أحمد محمد أحمد النجار، فرانكلين دي لانو روزفلت وسياسته الخارجية تجاه منطقة المشرق العربي (١٩٣٣-١٩٤٥)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية- جامعة ديالى، ٢٠٠٢م، ص ١٠.

(٣٩) صدر هذا القانون للمرة الأولى عام ١٨٩٢م وسمح بموجبه للحكومة الأمريكية بتقديم المساعدات للدول على شكل تجهيزاتٍ ومساعداتٍ اقتصادية وعسكرية. واعيد العمل به في عهد الرئيس فرانكلين روزفلت عام ١٩٤١ بعد مشاورات مع رئيس الوزراء بريطانيا وستون شرشل وكان ضمن مواده ضمان وصول الاسلحة الى دول الحلفاء على اساس الاعارة والتأجير وذلك لانه لم يعد بإمكان بريطانيا التعامل على اساس الدفع نقداً وبرزت الولايات المتحدة الامريكية اصدارها لهذا القانون بالتأكيد على تقديمها المساعدات عن طريق الاعارة والتأجير للدفاع عن الدول التي يكون الدفاع عنها ضرورياً وحيوياً للتفضيل اكثر ينظر: عبدالرزاق حمزة عبدالله، مرسوم الاعارة والتأجير الامريكي في سنوات الحرب العالمية الثانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب- جامعة بغداد، ٢٠٠٦.

J.R. Craft, Economic development of the United States, New York, 1952, p.498.

(٤٠) أسامة عبدالرحمن نعمان الدوري، العلاقات العراقية-الأمريكية في سنوات الحرب العالمية الثانية، ص ١٩٨.

(٤١) انخفض إنتاج النفط العراقي من مليونين ونصف مليون برميل عام ١٩٣٩م إلى مليون واحد وواحد وستين برميل عام ١٩٤١م. يُنظر: وزارة النفط والمعادن، نفط العراق حقائق وأصواء على قضيتي تنقيح الريع ومعدلات الإنتاج، بغداد، ١٩٧٠م، ص ٣٦-٣٧.

(٤٢) سعيد عبود السامرائي، سياسات التصنيع والتقدم الاقتصادي في العراق، النجف الأشرف، ١٩٧٣م، ص ٨٢.

(٤٣) عادل محمد حسين العليان، المصدر السابق، ص ٣٣.

(٤٤) ((الأخبار)) (جريدة)، بغداد، ١٧ أيار ١٩٤٢م.

(٤٥) F.R.U.S., 1943, Vol. IV, Men of conversation, Washington, 9/7/1943, p.643.

(٤٦) علي جودت الأيوبي: وُلِدَ في مدينة الموصل عام ١٨٨٦م، ثم قَدِمَ إلى بغداد فأنضمَّ إلى المدرسة الرشدية العسكرية، وسافر إلى استانبول سنة ١٩٠٣م ليدخل المدرسة العسكرية ويتخرّج منها ضابطاً عام ١٩٠٦م. شارك في معارك الحرب العالمية الأولى برتبة رائدٍ والتحق في حزيران ١٩١٦م بالثورة العربية الكبرى التي أعلنها الشريف حسين بن علي ضد العثمانيين، وعُيِّنَ بعد تشكيل الحكومة العربية في دمشق حاكماً على حلب. وعندما تشكّلت الحكومة العراقية عام ١٩٢١م عُيِّنَ متصرفاً للواء الحلة وانتُخب مرّاتٍ عدّة نائباً ووزيراً في وزارات عدّة ورئيس وزراءٍ لثلاث وزارات. توفي عام ١٩٦٩م في بيروت. للتفصيل عنه يُراجع:



- مير بصري، أعلام = السياسة في العراق الحديث، لندن، ٢٠٠٥م، ص ١٩١-١٩٥؛ حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، بيروت، ٢٠٠٧م، ص ٢٢٧-٢٢٨.
- (٤٧) فاطمة حمدي عبدالرحمن العاني، المصدر السابق، ص ٤.
- (٤٨) نقلاً من: د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٥٠٢٧، كتاب من القنصلية العراقية في واشنطن إلى سكرتارية الديوان الملكي في ٣٠/أيار/١٩٤٣م، الوثيقة رقم (١١٠)، ص ١٤٩-١٥٠.
- (٤٩) أرشد العمري: وُلِدَ في مدينة الموصل عام ١٨٨٨م، ودرس في مدرسة الهندسة الملكية في استانبول، استوزر مرآتِ عدّة، وتولّى رئاسة الوزراء مرّتين. توفي عام ١٩٧٨م. مير بصري، المصدر السابق، ص ٢٥٣-٢٥٦؛ حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص ٤٧٦.
- (٥٠) مقتبس من: عادل محمد حسين العليان، المصدر السابق، ص ٣٣.
- (٥١) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٧٧٩، نصّ الرسالة التي بعثها الوصي إلى الرئيس الأمريكي روزفلت عام ١٩٤٥م، الوثيقة رقم (١)، ص ٢.
- (٥٢) رافقت غنيمي الشيخ، الولايات المتحدة الأمريكية واتجاهات التعليم الوطني في العراق، دراسة لرد الفعل الأمريكي نحو تشريعات التعليم الوطنية بالعراق، من بحوث الندوة العلمية الثالثة = لمركز دراسات الخليج العربي - جامعة البصرة، ((مجموعة باحثين))، الكتاب الثاني، البصرة، ١٩٧٩م، ص ٢٧٨.
- (٥٣) أصبح عبدالإله وصياً على العرش بعد موت الملك غازي (١٩٣٣-١٩٣٩م)، واستمر في الوصاية حتى عام ١٩٥٣م عندما بلغ الطفل الصغير فيصل الثاني سن الرشد. يُنظر: جبرالد دي غوري، ثلاثة ملوك في بغداد، ترجمة وتعليق: سليم طه التكريتي، بغداد، ١٩٨٣م، ص ١٧٢.
- (٥٤) إبراهيم خليل العلاف، العراق والولايات المتحدة الأمريكية، دراسات في التاريخ والسياسة والنفط، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٦م، ص ١٤٩-١٥٠.
- (٥٥) يُنظر: د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٢٧٢، عنوانها: البعثات في أمريكا، تاريخها: ١٩٤٤م، الوثيقة رقم (٥٢)، ص ٦٣.
- (٥٦) أسامة عبدالرحمن نعمان الدوري، العلاقات العراقية-الأمريكية في سنوات الحرب العالمية الثانية، ص ٢٦٥-٢٦٦.
- (٥٧) خالد أحمد المفرجي، التعليم في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وانعكاساتها على الدول العربية، بغداد، ١٩٥٨م، ص ٦٣-٦٤.
- (٥٨) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٢٢٧، كتاب من وزارة المعارف العراقية إلى سكرتيرية مجلس الوزراء حول البعثة العلمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية لسنة ١٩٤٤م، الوثيقة رقم (١٥١-١٥٢)، ص ١٦٨-١٦٩.
- (٥٩) وُلِدَ في بغداد في ١٤ كانون الأول ١٨٨٩م. انتُخب نائباً في عدّة دوراتٍ انتخابيةٍ في المعهد الملكي، وعيّن أميناً للعاصمة (٨ نيسان ١٩٣٠ - ٥ أيلول ١٩٣٦م) وفي (٨ نيسان ١٩٣٣-١٩٣٩م)، وعيّن عضواً



في مجلس الأعيان عام ١٩٣٧م، واستوزر مرآت عدة. توفي في بغداد في ٧ كانون الأول عام ١٩٧٩م. مير بصري، المصدر السابق، ج ١، ص ٩٢-١٤٥.

(٦٠) ملفات وزارة الخارجية العراقية، ملفات سنة ١٩٤٤، نصوص الاتفاقيات بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، بغداد، ١٩٤٤م، الوثيقة رقم (١) و(٢)، ص ١-٣.

(٦١) المصدر نفسه، الملحق رقم (١) و(٢)، الوثيقة رقم (٤) و(٥)، ص ٥ و٦.

(٦٢) أسامة عبدالرحمن نعمان الدوري، العلاقات العراقية-الأمريكية في سنوات الحرب العالمية الثانية، ص ٢٦٨.

(٦٣) هشام عبدالحميد متولي، اقتصاديات النفط العراقي في استراتيجيات الدول الكبرى، دمشق، ١٩٥٩م، ص ٥٨-٥٩.

(٦٤) USNA, Tel. No.108, 29/5/1942, p.87.

(٦٥) يُنظر: خيرية قاسمية، القضية الفلسطينية في تطورات الحرب العالمية الثانية، دمشق، ١٩٥٨م، ص ٦٣.

(٦٦) مقتبس من: مذكرات سندر سن باشا، المصدر السابق، ص ٢٤٥.

(٦٧) عثمان كمال حداد، حركة رشيد عالي الكيلاني، ١٩٤١، صيدا، د.ت، ص ٢٠-٢١.

(٦٨) فاطمة حمدي عبدالرحمن العاني، المصدر السابق، ص ١١.

(٦٩) R. James, The Foreign policy of U.S.A in 1939-1945, New York, 1980, p.71.

(٧٠) عبدالرحمن أحمد الشرقاوي، دول الشرق الأوسط في الاستراتيجية الأمريكية، القاهرة، ١٩٨٠م، ص ٣٧.

(٧١) شامل عبدالقادر، التخريب الاستعماري في العراق قبل نصف قرن، ((ألف باء)) (مجلة)، العدد (١٣٧٧)، السنة (٢٧)، بغداد، ١٥ شباط ١٩٩٥م، ص ١٠.

(٧٢) فاطمة حمدي عبدالرحمن العاني، المصدر السابق، ص ١١.

(٧٣) F.O., 371/21321, From: Baghdad, To: F.O., 22/12/1942, p.311.

(٧٤) USNA, R.17, 8906, Tel. No.102, From: Hell, Washington, To: A.M. Legation, Baghdad, 6/7/1943, p.91.

(٧٥) F.R.U.S., 1940-1945, Vol. XX, From: Washington, To: Baghdad, 25/12/1943, p.315.

(٧٦) F.R.U.S., 1940-1945, Vol. XX, From: Washington, To: Baghdad, 29/12/1943, p.320.

(٧٧) F.R.U.S., 1940-1945, Vol. XX, From: Washington, To: Baghdad, 29/12/1943, p.321.

(٧٨) أسامة عبدالرحمن نعمان الدوري، العلاقات العراقية-الأمريكية في سنوات الحرب العالمية الثانية، ص ٢٨٢.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٢٨٣.

(٨٠) علاء جاسم محمد الحربي، محاولات العراق تنويع مصادر التسليح مع الولايات المتحدة الأمريكية، بحث غير منشور، بغداد، ٢٠٠٤م، ص ٢٣-٢٤.



(^{٨١}) ((الأخبار))، ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٤م؛ محاضر مجلس النواب، محضر الاجتماع العادي لسنة ١٩٤٤، الجلسة (٣٣)، ٢٤ نيسان ١٩٤٥م، ص ٤١٠-٤١١.

(^{٨٢}) USNA, R.16, From: Baghdad, To: Washington, 22/6/1942, p.111.

(^{٨٣}) كوثر عباس عبد، تطور العلاقات العراقية-الأمريكية ١٩٤٥-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية- الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٢م، ص ٨١؛ عادل محمد حسين العليان، المصدر السابق، ص ٣٣.

(^{٨٤}) F.R.U.S., 1940-1945, Vol. XX, From: Baghdad, To: Washington, 30/12/1942, p.326.

(^{٨٥}) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٧٣١، كتاب من وزارة التجارة العراقية إلى سكرتيرية مجلس الوزراء في ٢٧/٨/١٩٤٣م، الوثيقة رقم (١١٢)، ص ١٦٣.

(^{٨٦}) ((الأخبار))، ٢٨/كانون الأول/١٩٤٣م.

(^{٨٧}) أسامة عبدالرحمن نعمان الدوري، العلاقات العراقية-الأمريكية في سنوات الحرب العالمية الثانية، ص ٣٠٣.

(^{٨٨}) ((صوت الأهالي)) (جريدة)، بغداد، ١ نيسان ١٩٤٦م.

(^{٨٩}) وُلِدَ في مدينة لامار بولاية ميسوري في ٨ أيار ١٨٨٤م، وهو الرئيس الثالث والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية. تسنم الرئاسة الأمريكية عام ١٩٤٥م ولفترتين متتاليتين (١٩٤٥-١٩٥٢م). وهو الذي أمر بإلقاء القنبلتين الذريتين على هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين في الحرب العالمية الثانية. عُرفَ عن دعمه لليهود وهجرتهم إلى فلسطين. توفي في ٢٦ كانون الأول عام ١٩٧٢م عن عمر ناهز الثمانية والثمانين عاماً بعد إصابته باحتقان رئوي وفشل في العديد من أعضاء الجسم. يُنظر: هاري_ترومان https://ar.wikipedia.org/wiki/هاري_ترومان.

(^{٩٠}) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٥٠٢٧، كتاب من وزارة الخارجية العراقية إلى رئاسة الديوان الملكي في ١٦/أيار/١٩٤٥م حول زيارة الوصي عبدالإله إلى نيويورك، الوثيقة رقم (١١١)، ص ١٦٥؛ ((الأخبار))، ٢٦ أيار ١٩٤٥م.

(^{٩١}) يُنظر: صحيفة ((الأخبار))، ٢٤ أيار ١٩٤٥م؛ ((صوت الأهالي))، ٢٨ أيار ١٩٤٥م؛ صفاء عبد الوهاب المبارك، العلاقات العراقية-الأمريكية (١٩٣٠-١٩٦٢)، مجلة كلية التربية- جامعة البصرة، العدد (٧)، ١٩٨٢م، ص ١٦٨-١٦٩.

(^{٩٢}) F.R.U.S., 1945, Vol. VIII, From: Washington, To: Baghdad, 30/6/1945, pp.49-52.

(^{٩٣}) أسامة عبدالرحمن نعمان الدوري، العلاقات العراقية-الأمريكية في سنوات الحرب العالمية الثانية، ص ٢٩٩.

(^{٩٤}) محاضر مجلس النواب، محضر الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥م المنعقد في ١ كانون الأول ١٩٤٥، بغداد، ١٩٤٦م، ص ١.



(^{٩٥}) يُنظر على سبيل المثال: ((الأخبار))، ٢٤ حزيران ١٩٤٥ م.

(^{٩٦}) أسامة عبدالرحمن نعمان الدوري، العلاقات العراقية-الأمريكية في سنوات الحرب العالمية الثانية، ص ٢٩٨-٣٠٠.